

السياسة 20 (2024)

سياسة الاستثمار الشخصي

1- الغرض والنطاق

1-1 تطبق هذه السياسة على جميع موظفي وكالة سمة للتصنيف الائتماني، تصنيف، وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في المادة 28 (د) (هـ) والمادة 16 من لائحة وكالات التصنيف الائتماني الصادرة عن هيئة السوق المالية، ودليل قواعد السلوك الخاص بتصنيف.

2-1 تم تصميم هذه السياسة لمنع أي تضارب محتمل بين المصالح الشخصية لموظفي تصنيف ومصالح عملاء الشركة.

2- القيود

1-2 لا يجوز للموظفين المشاركة في أو التأثير بأي شكل من الأشكال على إجراء التصنيف الائتماني فيما يتعلق بجهة معينة أو التزام، إذا كان الموظف، أو أحد أفراد أسرته المقربين (مثل الزوج/الزوجة، أو شريك الحياة، أو المعال)، أو جهة يديرها الموظف (مثل صندوق استثماري):

1-1-2 يمتلك أو يجري معاملات في أداة تداول صادرة عن الجهة المصنفة أو المدين.

2-1-2 يمتلك أو يجري معاملات في أداة تداول (بخلاف نظام استثمار جماعي متنوع) تمتلك بدورها مصلحة في الجهة أو المدين المصنف، أو في مشتقات مالية مبنية على أدوات تداول صادرة عن الجهة أو المدين المصنف.

3-1-2 يمتلك أو يجري معاملات في أداة تداول صادرة عن جهة تابعة للجهة الرئيسية المصنفة أو المدين، والتي قد تتسبب ملكيتها أو يُنظر إليها على أنها تتسبب في تضارب مصالح فيما يتعلق بالموظف أو تصنيف؛

4-1-2 يمتلك أو يجري معاملات في أداة تداول صادرة عن متعهد الاكتتاب الرئيسي أو منظم الالتزام المصنف، والتي قد تتسبب ملكيتها أو يُنظر إليها على أنها تتسبب في تضارب مصالح فيما يتعلق بالموظف أو تصنيف؛

5-1-2 يعمل حالياً لدى الجهة المصنفة أو المدين، أو كانت له/لها علاقة عمل حديثة أو كان بينهما علاقة عمل، أو مع متعهد الاكتتاب الرئيسي أو منظم الالتزام المصنف، مما قد يسبب أو يُنظر إليه على أنه تضارب في المصالح

6-1-2 إذا كان مدير الكيان أو المدين المصنف، أو مدير الاكتتاب الرئيسي أو منظم الالتزام المصنف، أو

7-1-2 لديه، أو كان لديه، علاقة أخرى أو مصلحة في الكيان المصنف، أو المدين، أو مدير الاكتتاب الرئيسي أو منظم الالتزام المصنف (أو أي من الشركات التابعة لهم)، قد تتسبب أو يُنظر إليها على أنها تسبب تضارباً في المصالح.

2-2 يُحظر على الموظفين الذين بحوزتهم معلومات سرية و/أو جوهرية غير متاحة للعامة تتعلق بأداة تداول من إجراء معاملات في أداة التداول هذه أو استخدام المعلومات لتقديم المشورة أو تحقيق مكاسب لأي طرف آخر في معاملات تلك الأداة.

3- إذن التعامل في أسواق الأوراق المالية

1-3 إجراء التخليص المسبق

1-1-3 يجب على جميع الموظفين عدم شراء أو بيع أية أوراق مالية في سوق المال السعودي دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من إدارة الالتزام في تصنيف.

2-3 الإفصاح عن حيازات أو معاملات الأوراق المالية

1-2-3 يتعين على جميع الموظفين الإفصاح لإدارة الالتزام في تصنيف عن ممتلكاتهم أو معاملاتهم في أي أوراق مالية في أسواق رأس المال السعودية أو الدولية كل 3 أشهر خلال فترة عملهم في تصنيف. عليهم أيضاً التأكد من عدم وجود تضارب في المصالح الناشئ عن التداول في مثل هذه الأوراق المالية.

3-3 عملية الموافقة

- 1-3-3 يجب على الموظف استخدام النموذج المكتوب المقدم من قبل إدارة الالتزام في تصنيف لغرض تقديم طلبه للحصول على عدم ممانعة لشرء أو بيع أي أوراق مالية.
- 4-3 حالات تضارب مصالح خاصة/ حالات عدم وجود تضارب مصالح
- 1-4-3 بعد مراجعة القائمة المقيدة التي سيتم تحديدها بما يتوافق مع القسم أ من هذه السياسة، ستقوم إدارة الالتزام في تصنيف بالرد بخطاب عدم ممانعة مكتوب (إذا لم يتم تحديد تضارب في المصالح) أو بعدم الموافقة (إذا تم تحديد تضارب في المصالح) خلال ساعة من تقديم مثل هذا الطلب.
- 5-3 بناءً على الإفصاح الذي يقدمه موظف تصنيف بشأن حيازته أو معاملاته في الأوراق المالية خلال كل فترة ثلاثة أشهر، تقوم إدارة الالتزام في تصنيف بالتوصية باتخاذ إجراءات تأديبية مناسبة ضد الموظف في حال تحديد أي تضارب في المصالح. يُمنح الموظف فرصة لإثبات أنه قبل إجراء أي معاملة في الأوراق المالية، بذل جهداً كافياً للتصرف بما يتوافق مع هذه الإرشادات، وضمان عدم وجود تضارب مصالح ناشئ عن حيازته أو معاملاته في الأوراق المالية.

4 ملخص قواعد التداول الداخلي

- 1-4 يُحظر على جميع موظفي تصنيف العمل بما يخالف قانون سوق رأس المال وغيره من القوانين واللوائح المتعلقة بالتداول في أسواق الأوراق المالية، بما في ذلك قواعد التداول الداخلي.
- 2-4 فيما يلي دليل واسع لقواعد التداول من الداخل:
- 1-2-4 المعلومات الداخلية هي معلومات غير متاحة للعامة، ولها تأثير محتمل على سعر الأوراق المالية.
- 2-2-4 المطلع هو شخص يحصل على معلومات داخلية من علاقة عائلية أو علاقة عمل أو علاقة تعاقدية. من المرجح أن يكون الموظف مُطلعاً بحكم عمله، وكذلك أي شخص ينقل إليه الموظف المعلومات الداخلية.
- 3-2-4 لا يجوز للمطلع أن يتداول في أي أوراق مالية تتعلق بالمعلومات الداخلية، أو أن يفصح عنها لشخص آخر بغرض التداول في تلك الأوراق المالية. إذا خالف الموظف هذه القواعد، فقد يواجه مطالبات بالتعويض، أو غرامات مالية، أو عقوبة السجن.

5 تقديم المشورة والاقتناء

- 1-5 إذا مُنع الموظف بموجب الأحكام المذكورة أعلاه من الدخول في أي معاملة، فلا يجوز له تقديم المشورة أو التسبب في دخول شخص آخر في مثل هذه المعاملة، أو إبلاغ أي معلومات أو آراء إلى أي شخص آخر.

صادر عن وكالة سمة للتصنيف الائتماني، تصنيف. يُمنع منعًا باتًا نسخ أو نقل أي جزء منه بأي طريقة كانت، ما لم يتم الحصول على إذن من وكالة سمة للتصنيف الائتماني، تصنيف.
حقوق النشر © 2025

يُمثل التصنيف الائتماني المصدر رأي وكالة سمة للتصنيف الائتماني الحالي حول المخاطر الائتمانية المستقبلية النسبية للدولة أو الجهات. لا يُعد هذا توصية لشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأي ورقة مالية، فهو لا يقدم أي رأي حول سعر السوق للورقة المالية أو ملاءمتها لمستثمر معين، ولا يتضمن أي تدقيق من قبل وكالة سمة للتصنيف الائتماني. لا يعكس التصنيف الائتماني أيضًا قانونية وإمكانية تنفيذ الالتزامات المالية.

تتلقى وكالة سمة للتصنيف الائتماني تعويضات مقابل خدماتها في مجال التصنيف، ولكن تلقي هذه التعويضات لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على آراء وكالة سمة للتصنيف الائتماني أو عملياتها التحليلية الأخرى. في جميع الحالات، تلتزم وكالة سمة للتصنيف الائتماني بالحفاظ على موضوعية ونزاهة واستقلالية تصنيفاتها.